

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

المتضمن منح إعانة قدرها مائتا ألف ليرة سورية لإصلاح فندق بلودان وصلفنه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزارة الخزانة في الإقليم السوري أن تمنح وزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا الإقليم صلفة قدرها مائتا ألف ليرة سورية من أموالها الجاهزة لإصلاح فندق بلودان وصلفنه وامتدادهما لاستقبال المصطافين .

مادة ٢ - تسدد الصلفة المذكورة من الاعتمادات التي ستصد كإعانة لتشجيع السياحة والاصطياف في موازنة الإقليم .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيو سنة ١٩٥٨)

جمال عبدالناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بتفويض السيد وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم السوري بعض الاختصاصات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتفويض بعض السادة الوزراء في الإقليم السوري بعض الاختصاصات ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بشأن تنظيم بعض سجلات المحاكم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون أصول المحاكمات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وخاصة المادة ٤٢ منه ؛

وعلى قانون مكتب النسخ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ المؤرخ في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم التنظيمي رقم ١٣٤٩ المؤرخ في ١٧ يولييه سنة ١٩٥٤ المعدل بالمرسوم التنظيمي رقم ٢٥٢٩ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ المتضمن تحديد سجلات المحاكم والدوائر القضائية وتنظيمها ؛

وعلى تقرير مفتش العداية العام المؤرخ في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ رقم ٤٣١ ؛

وعلى تقرير اللجنة المولفة لبحث موضوع السجلات القضائية المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ؛

وحيث تبين بنتيجة هذا الموضوع أن المصلحة العامة تستدعي إيجاد بعض السجلات والاستغناء عن سجلات أخرى لا ضرورة لها .

قرر :

مادة ١ - يضاف الى الجدول (ب) الملحق بالمرسوم رقم ٢٥٢٩ المؤرخ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ سجل في المحاكم الشرعية والمذهبية باسم (سجل عقود الزواج) .

مادة ٢ - يلغى من الجداول الملحقة بالمرسوم رقم ٢٥٢٩ الآنف الذكر السجلات الآتية :

(أ) سجل الحروف الهجائية .

(ب) سجل الطلبات ، والحبس والتوقيف لدى النيابة العامة .

(ج) سجل الخبراء (ما عدا سجل الخبراء لدى رئاسة اللجنة على الوجه الوارد في المرسوم التشريعي رقم ٩٠ المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

(د) يقتصر بمسك سجل المواد الجرمية لدى مأموري المستودع فقط

دون بقية المحاكم والدوائر القضائية .

مادة ٣ - على وزير العدل في الإقليم السوري تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ (١٥ يونيو سنة ١٩٥٨)

جمال عبدالناصر